اثر التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في ظل حوكمة المصارف

دراسة استطلاعية في عينة من المصارف في المحافظة السليمانية

افسر علي مرادي، جيا كريم احمد

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كوردستان، العراق.

المستخلص- استهدفت الدراسة الى تفعيل اثر التدقيق الداخلي على كفاءة ادارة المخاطر في ظل مبادئ حوكمة المصارف في عينة من المصارف، حيث تعتبر التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة لضبط الأداء المالي والإداري ولها من أثر لتفعيل كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتدعيم ما يسمى بالحوكمة وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص الوحدات الاقتصادية والمصارف في الاستغلال الأمثل للموارد .كما يساعد التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها ، خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية مختلفة أثناء تنفيذ عملية إدارة المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدارسة واختبار فرضياتها إعتمدت الدراسة على البيانات الاولية والثانوية وتم تصميم استبانه واستخدمت الباحثتان البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات .

وقد تم الوصول خلال الدراسة إلى أن هناك تأثير واضح لمهنة التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر من خلال تحسين فعاليتها و كفاءتها في ظل مبادئ حوكمة المصارف و يظهر هذا من خلال تبوأ التدقيق الداخلي مكانة بارزة في المصارف ولانه مرتبط بأعلى مستويات الادارية كأداة رقابية واستشارية مستقلة .

وقد قدمت الباحثتان مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لتدقيق الداخلي في المصارف ، والدورات التدريبية ضرورية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بكل المستجدات وتواكب مع مبادئ الاساسية لحوكمة المصارف.

كما أوصت الدراسة بالعمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه لان الاستقلالية التدقيق الداخلي والمدقق الداخلي يعتبر كالاحدى اليات حوكمة المصارف.

مفاتيح الكلمات-التدقيق الداخلي- إدارة المخاطر – الحوكمة المصارف – المدقق الداخلي.

المقدمة

لقد ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود وبالتالي يعد حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فعالية أساليب الرقابة وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج التدقيق االداخلي يتضمن تقويم نواحي النشاط الأخرى.

ويمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وادارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية، والتقويم الذاتي لها ووضع الإجراءات الرقابية لها مما يساهم في تجنب وتقليل أثر تلك المخاطر.

منهجية البحث

أهمية البحث : ان الفهم التام والواضح لبناء التحكم الداخلي يكون شرطا مسبقا للوضع المستقل والمؤثر لوظيفة التدقيق الداخلي.

تنبع أهمية الدراسة الحالية " إدارة المخاطر" في المصارف حالياً، بالإضافة الي ضعف التشريعات المتعلقة به، عدم اهتمام بمبادي الحوكمة المصارف.

و نركز علي اهمية الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر. وما سيترتب عليه من فائدة للإدارة المصرف، وبالتالي انعكاسها الايجابي

مجلة جامعة التنمية البشرية

المجلد 5، العدد 4(2019)؛ عدد الصفحات (11)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v5n4y2019.pp7-17

ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 15 تموز 2019؛ قُبل في 20 آب 2019؛ نُشرت في 17 أيلول 2019

البريد الإلكتروني للمؤلف : afsar.ali@uhd.edu.iq, chya.kareem@uhd.edu.iq

حقوق الطبع والنشر ©2019 افسر علي مرادي، جيا كريم احمد. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

على تطوير أداء المصرف ونموه وزيادة قدرته على المنافسة، مما يدعم استقراره ودوره الايجابي في المجتمع.

أهداف البحث : تهدف هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.
- -الوقوف على دور المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر.
- الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها وأليات تقييمها والإجراءات المتبعة للحد منها.
- الوقوف على مفهوم حوكمه المصارف وماهي مبادئها وكيفية ساهمتها وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف للاداره المخاطر؟

مشكلة البحث : تتناول مشكلة البحث بتسأولات الاتية :

1. ما المقصود بالتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر وما هي إجراءات تطبيقها في المصارف؟
2. مدى تطبيق مبادي والقواعد حوكمة المصارف ؟
3. مدى مساهمة معايير التدقق الداخلي لتفعيل ادارة المخاطر ومراقبة إجراءات في ظل مبادئ حوكمة المصارف ؟

فرضيات البحث:

بقصد الإجابة على أسئلة البحث المطروحة في مشكلتها، تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

- توجدعلاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني معايير التدقيق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر.
- مدي إنعكاس تطبيق مبادي الحوكمة المصارف على التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر.

حدود البحث :

- حدود مكانية : تم اختيار المصارفين التجاريين (دجلة و الفرات فرع السليمانية، و كوردستان الدولي الاستثمار و التنمية).
- حدود زمانية : حددت مدة البحث بـ 5 أشهر من بداية شهر شباط الى نهايه شهر حوزيران لسنة 2019 .

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

أولا : مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي

أن التدقيق الداخلي هو : نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مهم لإضافة القيمة وتحسين عمليات الوحدة الأقتصادية عبر مساعدتها في تحقيق اهدافها بواسطة اكساب الية منظمة ومنهج انضباطي لتقديم وتحسين فعالية ادارة المخاطر والرقابة وعمليات حكومة االوحدات (العمري،عبدالمغني،2006: 346) .

يُعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات، فقد عُرف بأنه مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطيات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المشروع، والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية" (الخطيب، 2010 : 130).

ثانيا : مهام التدقيق الداخلي في المصارف

يعتبر التدقيق الداخلي إدار ةً مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في: مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل المصرف، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة

المخاطر وحماية أصول المصرف ومن مهامه (Simpson, 2005, p15):

- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف.
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية.
- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق.
- إعداد تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا في المصرف.
- القيام بمهات مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق.
- المساعدة في تطوير النظم ، وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم.

ثالثا : أساليب التدقيق الداخلي

لكي يحقق التدقيق الداخلي أهدافه يتعين على المدقق الداخلي القيام بما يلي (مدهون،2011: 17) :

1. حصر ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها؛
2. تحقق من وجود أصول المصارف وصحة قيدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.
3. مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا.
4. التحقق من صحة الأرقام والمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.
5. تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.
6. إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
7. التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة للخطط المرسومة والالتزام بها.
8. تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة .

رابعا : أنواع التدقيق الداخلي

أصبح المفهوم المعاصر للتدقيق الداخلي أكثر شمولاً واتساعاً نتيجة التطور الزمني وتوسع وتنوع الأنشطة الاقتصادية. فأصبح يضم إلى جانب التدقيق المالي جوانب الأنشطة المختلفة بالوحدة الاقتصادية كلها، وفي مقدمتها تدقيق العمليات التشغيلية، في

ضوء البرامج والنظم والسياسات والإجراءات الموضوعية التي أصبحت بدورها جزءا أساسيا من مسؤوليات المدقق الداخلي، للتحقق من قابليتها للتطبيق والتقييم الدوري لنتائج تنفيذها وقياس الاعترافات وتقديم الاقتراحات البناءة لتنمية جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف. يمكن عرض أنواع التدقيق الداخلي : (نجاة ، 2016: 169-171)

أ - التدقيق المالي :

يعرف التدقيق المالي بأنه التدقيق الذي يهتم بتتبع القيود المحاسبية للعمليات التبادلية التي تكون الوحدة الاقتصادية طرفاً فيها والتحقق منها حسابياً و مستنديا، وما يتعلق من قوائم وتقارير.

ب - تدقيق العمليات :

استخدم تدقيق العمليات في السابق لمعرفة التنوع في الأنشطة والتي تتضمن تقييم أداء الإدارة، خطط الإدارة، ونظم رقابة الجودة، وأنشطة عمليات معينة فضلاً عن تقييم الأقسام، إن هذا النوع من التدقيق يتعلق بالعمليات غير المالية للوحدة الاقتصادية، أو بشكل عام فان تدقيق العمليات يتم من قبل المدققين الداخليين، لكن في بعض الحالات يشارك المدققين الخارجيين في أداء هذا النوع من التدقيق.

يعرف تدقيق العمليات "بأنه أداة الإدارة التي تخدم أنشطة الإدارة من خلال تقييم الأنشطة منه للوحدة الاقتصادية والتوصيات بالتحسينات الضرورية" .

خامسا: معايير التدقيق الداخلي

معايير التدقيق هي مستويات الأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد الإطار الذي يعمل المدقق ضمنة، ويعتمد عليه ا في الحكم على أداء مدقق الحسابات ونوعية العمل المنجز، وبالتالي فهي توفر مستوي معين من الثقة بعمل المدقق (الذنيبات، 2006 :75).

وتهدف معايير التدقيق بشكل عام إلى تحديد الكيفية التي يتم بها ممارسة وظيفة التدقيق، وتعتبر بمثابة مقياس لمستوي الأداء المهني المطلوب من مراجع الحسابات، ويمكن القول بأن المعايير تعتبر النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات، وتحد د معايير المراجعة المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامة بالفحص(جربوع، 2002 :102).

حيث أصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية معايير التدقيق الداخلي عام 1978حيث تضمنت مقدمة تلك المعايير قائمة بمسؤوليات المدقق الداخلي بالإضافة إلى التعريف بمهنة التدقيق الداخلي والتعريف بأهمية هذه المعايير

وقد قام المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين بإصدار أول ترجمه عربية لهذ ه المعايير عام1996 .

وقد كان آخر إصدار معهد المدققين الداخليين(IIA) لمعايير التدقيق الداخلي في نشرة كانون أول 2003م، وبدأ العمل بها اعتباراً من بداية عام 2004م، حيث قسم المعهد المعايير إلى مجموعتين كما يلي(السلامي، 2005: 78).

المجموعة الأولي المعايير الخاصة

وتحتوي هذه المجموعة على أربعة معايير:

1. أهداف ومسؤوليات وصلاحيات التدقيق الداخلي.
2. الاستقلالية والموضوعية.
3. الكفاءة والبذل العناية المهنية الواجبة.
4. برنامج ضبط الجودة وتطوير عملية التدقيق الداخلي.

المجموعة الثانية معايير الأداء

1. إدارة انشطةالتدقيق الداخلي
2. طبيعية العمل.
3. أداء وتنفيذ عملية التدقيق.
4. توصيل نتائج التدقيق الداخلي.
5. مراقبة تنفيذ التوصيات.
6. مستوى المخاطر المقبولة بعد تنفيذ التوصيات.

المبحث الثاني
الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر

أولا : مفهوم إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر، بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنويع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات والتأمين ومن المحتمل أن تقرر الإدارة قبول مستوى معين من المخاطر(لا تتخذ أية إجراءات للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر)، لكي تتمكن من إدارة المخاطر بفعالية على الإدارة التعرف على هذه المخاطر وترتيبها وفقاً لأولوية وذلك لكي تحدد مستوى المخاطر الذي ستقبل به لتعظيم النتائج عند مستوى معين من المخاطر(حماد، 2007 : 51).

كما عرفها معهد للإدارة المخاطر على أنها: الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأيمؤسسة. فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط(. The Institute Of Risk Management, 2002, P02)

ثانيا : انواع المخاطر في المصرف

يتعرض المصرف لعدة مخاطر عند توظيف أمواله، و هذه المخاطر تتمثل في : www.kenanaonline.com

1. المخاطر الائتمانية :تتعلق هذه المخاطر دائما بالسلفيات (القروض) و الكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، و تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل و يفشل العميل في الإيفاء بإلتزاماته بالدفع عند حلول وقت سداد القروض.
2. مخاطر السوق :تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغيير.
3. مخاطر سعر الفائدة :هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا أو هبوطا حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه و مثالا على ذلك: هناك احتمال أن يتعرض المصرف إلى خسارة عند توفر فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة و عندما تشح السيولة يضطر المصرف

للاقتراض من سوق المصارف فمن المحتمل أن يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة، لذلك يتوجب على المصرف أن يولي هذا الموضوع مراقبة و إدارة مستمرة تجنبا للمخاطر.

4. مخاطر السيولة :غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات و المطلوبات، هذا و يقوم المصرف باللجوء إلى أسواق المصارف كلما أقرض عملاءه و ذلك لكي يتمكن من الإيفاء تعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف. فكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية قلت مقدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها.
5. المخاطر التشغيلية :هذه المخاطر تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في المصارف و لأن المصارف ليست كالمصانع فإن المخاطر التشغيلية فيها تتركز في عمليات السطو و المباني غير الآمنة و تتضمن هذه المخاطر أيضا أخطاء الصرافين و القيود الخاطئة.
6. مخاطر المعاملات :كثيرا ما نسمع عن تحرك أسعار الدولار الأمريكي أو الين الياباني صعودا أو هبوطا في الأسواق المالية مقابل الأورو أو الجنيه الإسترليني مثلا. لذلك يجب أن يكون للمصرف القدرة على حماية أمواله و أموال عملائه ضد هذه التقلبات سواء كانت صعودا أو هبوطا.
7. المخاطر القانونية :و هي المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا .

و قد يحدث أكثر من واحدة من المخاطر المذكورة في آن واحد. لذا فإن المصارف عموما ترسم سياساتها لإدارة و تحديد تلك المخاطر، و تقوم بعد تحليلها بضبطها ضمن حدود معقولة كما تقوم بمراقبتها بصفة مستمرة من خلال قسم ينشأ خصيصا لإدارة المخاطر.

ثالثا : أسس قياس المخاطر المصرفية

يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين، هما مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية، ومجموعة المقاييس المالية.

1. الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير أخر، ومن أهم هذه الأدوات:

أ- المدى: والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوي النسبي للخطر. وكلما ا زدت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.

ب- التوزيعات الاحتمالية: وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلاً من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة. وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر.

ت- الانحراف المعياري: يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداماً كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما ازدت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

ث- معامل الاختلاف: هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر (مقاساً بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاساً بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفضيلاً عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر، إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

ج- معامل بيتا: وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الد ا رسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، (فمثلاً يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك...)، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر (الراوي، 2011: 56).

2. أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

وهي تعتمد على قياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين.

ويعتمد قياس المخاطر المالية بالوحدات على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للمصرف من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لمنشأة، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية لالتزامات المصرف، ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد، ما يلي(Arens,2012 :230)

أ- نسبة المديونية
ب- نسبة التداول
ت- درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات).
ث- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون
ج- نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل
ح- نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل
د- نسبة صافي أ رس المال العامل إلى الأصول

يتم قياس المخاطر وترتيبها وفقاً لأدولوية كما يلي:

1. حسب التعرض- هو عبا رة عن النتائج الملازمة لوقوع أحد المخاطر
2. نوع الأصول التي تتأثر بالمخاطر حسب درجة الأهمية : (الشهرة، النقد، المعلومات المعرفة، وضع البنك قانوني، الأصول الملموسة).
3. قيمة تأثير المخاطر
4. احتمالية حدوث المخاطر : هناك ثلاث احتمالات :

- قليلة: في ظل عدم وجود إجراءات رقابية فانه من غير المحتمل أن تقع هذه المخاطر وأن يتعرض البنك لنتائجها، وبشكل عام وفي حال عدم وجود إجراءات رقابية للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر، فان معدل وقوع

هذه المخاطر لا يزيد عن مرة واحدة في كل خمس سنوات.

- متوسطة: في حال عدم وجود إجراءات رقابية فانه من المحتمل أن تقع هذه المخاطر ولكن بشكل غير متكرر. وبشكل عام فإنه من الممكن أن تقع هذه المخاطر لبعض المرات في السنة الواحدة فقط.
- عالية: في حال عدم وجود إجراءات رقابية فان هذه المخاطر من المؤكد وقوعها(رضوان،2012: 38-39).

رابعا : خطوات إدارة المخاطر

تتمثل خطوات أو مراحل إدارة المخاطر في : (سعودي،2015: 17-18)

1- تحديد المخاطر : من أجل إدارة المخاطر كأول خطوة هو تحديدها فكل منتج أو خدمة يقدمها المصرف ينطوي عليها عدة مخاطر، وعملية تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

2- قياس المخاطر: بعد تحديد المخاطر يتم قياس هذه المخاطر وينظر إليها من خلال ثلاثة أبعاد وهي حجمها، مدتها واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر .

3- ضبط المخاطر: يتم ضبط هذه المخاطر بثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي:

- وضع حدود على بعض النشاطات .
- تحليل المخاطر .
- إلغاء أثر هذه المخاطر.

وبالتالي على الادارة أن توازن بين العائد على المخاطر والنفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، هذا يعني أنه على البنوك وضع الحدود للمخاطر من خلال سياسات ومعايير وإجراءات التي تبين المسؤلية.

4- مراقبة المخاطر: على المصرف أن يعمل على توفير نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر في دقة وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى المصرف وبالتالى على إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة لهذه المخاطر وإجراءات التحكم فيها، وكذلك إجراء تدقيق دوري للسياسات وتوافقها مع القوانين والمعايير المتبعة في المصرف.

المبحث الثالث
الحوكمة المصارف و اداره المخاطر

أولا : تعريف الحوكمة المصرفية

تعنى الحوكمة المصرفيةً مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية (علي،جبارة،2009: 6).

و يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا و التي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف و التشغيل و حماية مصالح حملة الأسهم و أصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين و النظم السائدة و بما يحقق حماية مصالح المودعين . www.kenanaonline.com

حوكمة المصارف، بما فيها الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية ،استراتيجيات المصرف مشاركة أصحاب الحصص في اتخاذ القرار والعمل على بناء اقتصاد مستدام".(بن زواي،2016: 62)

ان الاهتمام بمفهوم حوكمة المصارف على مستوى كافة الدول كان بسبب الآزمات المالية و الهزات الآقتصادية التى تعرضت لها كثير من دول العالم مثل دول شرق آسيا و آمريكا الاتينية وروسيا، فمفهوم حوكمة المصارف لم يتبلور فى اللغة الآنجليزية الا منذ حوالى ثلاثة عقود فلا يوجد تعريف و احد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين و القانونيين و الماليين، و حتى على مستوى المحللين فربما رجع ذلك الى تداخل هذا المفهوم فى العديد من الآمور التنظيمية و الإقتصادية و المالية و الاجتماعية، لذلك طرحت الكثير من التساؤلات يدورمعظمها حول هدف و غاية مجلس الأدارة . (علم الدين، 2015 : 14)

و تتمثل العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين www.kenanaonline.com :

1. المجموعة الأولى :تتمثل في الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمدققون الداخليون.
2. المجموعة الثانية :تتمثل في الفاعلين الخارجيين، المتمثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي .

ثانيا : مبادئ الحوكمة في المصارف

يمكن إجمال أهم هذه المبادئ فيما يلي (عمار،2016: 120):

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة المصرفية : بما يشجع على شفافية و كفاءة الأسواق و أن يكون متوافقا مع حكم القانون و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات التنفيذية. هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

أ- ينبغي وضع إطار الحوكمة المصرفية بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الإقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.

ب-ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة الحوكمة المصرفية في نطاق اختصاص تشريعي متوافقة مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.

ت-ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

ث-ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب و تتميز بالشفافية مع الشرح الكافي لها.

2- حماية حقوق المساهمين: يؤكد هذا المبدأ على اعتماد آليات تكفل المحافظة على حقوق المساهمين وذلك أثناء نقل وتسجيل ملكية الأسهم والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على الأرباح و مراجعة القوائم المالية لضمان حسن استغلال أموال المصرف وتعظيم العوائد و

قيمة أسهم المصرف في الأجل الطويل. وكذلك المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في المصرف وخططها الإستراتيجية.

3- المعاملة المتكافئة للمساهمين: يتضمن هذا المبدأ تحقيق العدالة و الشفافية في معاملة كافة المساهمين بمن فيهم الأقلية و المساهمين الأجانب، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، و حق مسائلة إدارة االوحدات والمشاركة والتصويت في الجمعية العمومية على القرارات الأساسية، كما يتضمن الطلب من أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أية مصالح مادية لهم في المعاملات الخاصة باالوحدات الاقتصادية أو أي من الأمور الأخرى التي تمس االوحدات للحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة مما يؤدي إلى تشجيع جذب الاستثمارات و تدفق الأموال المحلية والدولية وتنمية المدخرات. فضلا عن ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة إدارة االوحدات أمام مساهميها مع ضمان وجود الرقابة المستقلة على المديرين والمحاسبين بما يؤدي إلى إعداد القوائم المالية الختامية ونعني بها الميزانيات العمومية (قائمة المركز المالي، كشف الأ رباح والخسائر).

4- مراعاة الآخرين من أصحاب المصالح مع المصرف: ويشمل هذا المبدأ احترام حقوق ومصالح الآخرين الذين يتعاملون مع المصرف والتعويض في حالة انتهاك حقوقهم وتشجيع التعاون الفاعل بينهم و بين المصرف من أجل إنجاح المصرف وخلق فرص استثمار وضمان استمرار قوة المركز المالي للمصرف، كما يضم هذا المبدأ آليات مشاركتهم في الرقابة و تحسين مستويات الأداء، كما يسمح لهم بالاطلاع على المعلومات المطلوبة.

5- الإفصاح و الشفافية: ويشمل هذا المبدأ كل ما من شأنه تحقيق الإفصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمصرف بما فيها الوضع المالي و ملكية النسبة العظمى من الأسهم و أعضاء مجلس الإدارة و المديرين و المخاطر التي يمكن التنبؤ بها، كما يتضمن ضرورة إعداد و مراجعة المعلومات و الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية و المالية و الدولية، و توفير القنوات التي عن طريقها يمكن الحصول على معلومات في الوقت الملائم و بالكلفة المناسبة أي الإفصاح على المعلومة بطريقة عادلة لجميع المساهمين و الأطراف الأخرى. ويمكن أن يأتي هذا الأمر بشكل واضح من خلال التقارير الختامية التي يعلن عنها المصرف وتتضمن حساباتها الختامية ورؤية مجلس الإدارة بمسيرة المصرف وتقرير الرقابة المالية وبيانات أخرى.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة : و يتضمن وضع تخطيط إستراتيجي للمصرف و المراقبة الفاعلة لأداء الإدارة، والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه المصرف و المساهمين حيث يجب على مجلس الإدارة أن يعمل على:

أ- توفير كافة المعلومات، و الالتزام بالقوانين السارية و ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون المصرف و باستقلالية تامة، وعليه أن يقوم بمجموعة الوظائف الأساسية منها: مراجعة و توجيه إستراتيجية المصرف، و خطط العمل، و سياسة إدارة المخاطر، و الموازنات السنوية، و وضع الأهداف و متابعة التنفيذ و أداء المصرف.

ب- ضمان سلامة التقارير المحاسبية و المالية لالوحدات، و ضمان إعدادها وفق المعايير المحاسبية والمالية و الدولية.

ت- متابعة حدوث أي تعارض للمصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين.

أما الركائز الأساسية للحوكمة التي لا بد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء المصارف، تتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب، ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على المصرف المركزي ورقابته من جهة، وعلى المصرف المعني وإدارته من الجهة الأخرى.

ثالثا : لجنة بازل و الحوكمة المصارف

أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الحوكمة امصارف و تشمل عل مايلي www.kenanaonline.com :

1- مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر 1998)
2- تحسين شفافية المصرف (سبتمبر 1998)
3- إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات المصرفية (سبتمبر 1998)
4- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (ماي 1998)

و قد بينت هذه الأوراق حقيقة أن الاستراتيجيات و الأساليب الفنية و التي تعتبر أساسية للحوكمة السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر، نذكر منها:

توافر دليل عمل و معايير للسلوك الملائم، و نظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.

أ- توافر إستراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، و مدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.

ب- التوزيع السليم للمساهمات و مراكز اتخاذ القرار، متضمنا نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد و حتى مجلس الإدارة.

وضع آلية للتعاون و التفاعل بين مجلس الإدارة و الإدارة العليا و تدقيق الحسابات.توافر نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية و الخارجية، و وظائف إدارة المخاطر.

ت- رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف و كبار المساهمين و الإدارة العليا و متخذي القرارات الرئيسية في المصارف.

ث- الحوافز المالية و الإدارية للإدارة العليا و التي تحقق العمل بطريقة ملائمة، و أيضا بالنسبة للموظفين سواء كانت في شكل مكافآت أو ترقيات أو أي شكل آخر.

ج- تدفق مناسب للمعلومات سواء إلى داخل المصرف أو خارجه.

رابعا : مهام التدقيق الداخلي بالاعتماد على المخاطر

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر كاحدي اليات الحوكمه ، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشان فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في المصرف، والتأكيد على أن مخاطر الأعمال تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال (المدهون, 2011 : 43).

أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها وهي (جمعه, 2011 : 101) :

- إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية للوحدات
- القيام بمراجعة مستقلة لأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح .
- تزويد المصرف بمخاطر العمليات بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات .
- تضمين تقرير التدقيق عن وحدات المصرف المختلفة ملخص أ للبيئة الرقابية بالوحدة بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم.
- تتولى إعداد خطة التدقيق على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.
- التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية للمصرف تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص.

خامسا : مراحل تدقيق لإدارة المخاطر

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق خارجي، وهذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية (حماد، 2007 :1):

1 -تدقيق أهداف وسياسات إدارة المخاطر:

تمثل الخطوة الأولى في تدقيق سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المصرف ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى المصرف سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فان تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا .وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للمصرف ويشمل هذا التقييم عموما تدقيق موارد المصرف المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المصرف في التعامل مع مخاطرها، وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المصرف فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملاءمة في هذا الخصوص.

2 -التعرف وتقييم التعرض للخسارة:

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض المصرف للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات تدقيق إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

3 -تقييم قرارات للتعامل مع كل تعرض:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المصرف وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة تدقيق كيفية معاملة المصرف مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها.

4 -تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختار:

وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا تدقيق كل من تدابير التحكم في الخسارة.

وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم 2120الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي:

(The Institute of Internal Auditors, 2009: 09)

- يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذالك المساهمة في تطوي إجراءات إدارة المخاطر.
- يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بحوكمة المصارف، وتشل كافة العمليات التي تقوم بها المصرف ونظم المعلومات من خلال الآتي:
- تقييم موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية
- تقييم فعالية وكفاءة العمليات
- تقييم مدى حماية الأصول
- قييم مدى الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود

كما ينبغي على التدقيق الداخلي في الوحدات تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدارة المصرف لهذه المخاطر وتشمل:

- الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر العالية.
- إدراج المعارف التي تم اكتسابها حول إدارة المخاطر أثناء القيام بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالوحدات.
- مساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها.

المبحث الرابع
الجانب العملي

أولا: نبذة مختصرة عن عينة البحث :

1- المصرف دجلة و الفرات فرع السليمانية : وهو بنك كويتي. عراقي. كردي مشترك و مقرة الرئيسي في بغداد، 49% من أسهمة مملوكة الوحدات (الأعيان الكويتية) و 51% منها موزعة علي مستثمرين و رجال اعمال عرب و اكراد و يفوق رأس مالة عن (50 مليار دينار عراقي). و ينتهج هذا المصرف الذي تأسس منذ سنوات، نظام الصيرفة الاسلامية في العمل أي أنة لا يعتمد مبدأ الفائدة لا في قروضة ولا في حسابات التوفير

لدية، نظرا لارتفاع اسعار الفائدة التي بلغت 20% و قابلة للزيادة ايضا، مشيرا الي ان حسابات التوفير في هذا المصرف و طبيعة التعامل معها تختلف تماما عن المصارف الاخري.

2- مصرف كوردستان الدولي الإستثمار و التنمية : يعد أن حصل المصرف علي إجازة ممارسة الصيرفة من بنك المركزي العراقي المرقمة 857 في 2005/5/29 باشرت الادارة العامة و فرع الرئسي بأعمالها في أربيل ثم ذلك بإفتتاح فرع في السليماني بتأريخ 2008/4/21 حيث باشرمزاولة أعماله المصرفية الشاملة مقدار رأس المال بالدينار العراقي هو (400.000.000.000) أربعمائة مليار دينار و في فرع السليمانية مفدارة (55000.000.000) خمسة و خمسون مليار دينار العراقي.

ثانيا : تحليل الفقرات والفرضيات البحث

الجزء الاول / تحليل المعلومات الشخصية :

وبلغ حجم عينة البحث 40 مفردة وقد تم توزيع الاستبانة على جميع افراد العينة تم استرداد 37 استبانة منها، والجدول الاتي يبين عينة البحث :

جدول رقم (1): عينة البحث

اسم المصارف	استمارات الموزعة	استمارات المرجعة	النسبة المئوية %
دجلة و فرات	20	19	%51
بنك كوردستان	20	18	%49
المجموع الكلي	40	37	%100

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة البحث:

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يتضح من جدول رقم (2) أن معظم افراد العينة هم من الجنس الذكر ونسبتهم 51.4% ، وأن 48.6% هم من الجنس الانثى .

جدول رقم (2):يبين الجنس من عينة البحث

	التكرارات	النسبة المئوية %
الذكر	19	51.4%
الانثى	18	48.6%
المجموع الكلي	37	100%

2- توزيع أفراد العينة حسب العمر

يتضح من جدول رقم (3) أن معظم عينة البحث هم من الاشخاص أعمارهمن 31 - 40 سنة ونسبتهم 37.8% ، وأن 32.4% هم من الاشخاص أعمارهم أقل من 30 سنة ، وأن 29.7% هم من الاشخاص أعمارهم من 41 - 50 سنة.

جدول رقم (3): يبين عمر من عينة البحث

	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	12	32.4%
من 31 – 40 سنة	14	37.8%
من 41 – 50 سنة	11	29.7%
المجموع الكلي	37	100%

3. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

يتضح من جدول رقم (4) أن معظم عينة البحث من المؤهل العلمي (بكالوريوس) ونسبتهم 64.9% ، وأن 29.7% هم من المؤهل العلمي (دبلوم) ، وأن 5.4% هم من المؤهل العلمي (ماجستير).

جدول رقم (4):يبين المؤهل العلمي من عينة البحث

	التكرارات	النسبة المئوية %
دبلوم	11	29.7%
بكالوريوس	24	64.9%
ماجستير	2	5.4%
المجموع الكلي	37	100%

4. توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (5) أن ما نسبته 35.1% من عينة البحث من التخصصات أخرى١، أن ما نسبته 29.7% من عينة البحث من التخصص ادارة الاعمال، أن ما نسبته 27.0% من عينة البحث من محاسبة ، أن ما نسبته 5.4% من عينة البحث من التخصص المالية و مصرفية ، أن ما نسبته 2.7% من عينة البحث من التخصص اقتصاد.

جدول رقم (5): يبين التخصص العلمي من عينة البحث

	التكرارات	النسبة المئوية %
محاسبة	10	27.0%
ادارة الاعمال	11	29.7%
اقتصاد	1	2.7%
المالية و مصرفية	2	5.4%
أخرى	13	35.1%
المجموع الكلي	37	100 %

5. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

يتبين من جدول رقم (6) أن ما نسبته 40.5% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة من 6 - 10 سنة، وان 35.1% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات ، و ان 24.3% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة من 11 - 16 سنة.

جدول رقم (6): يبين سنوات الخبرة من عينة البحث

	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	13	35.1%
من 6 – 10 سنة	15	40.5%
من 11 – 16 سنة	9	24.3%
المجموع الكلي	37	100%

6. توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي:

يبين جدول رقم (7) أن ما نسبته 29.7% من عينة البحث من المركز الوظيفيالمدقق ، أن ما نسبته 27.0% من عينة البحث منالمركز الوظيفي معاون المحاسب ، أن ما نسبته 21.6% من عينة البحث من المركز الوظيفيمراقب مالي ، أن ما نسبته 18.9% من عينة البحث من المركز الوظيفيمحاسب ، أن ما نسبته 2.7% من عينة البحث من المركز الوظيفيمدير مالي .

جدول رقم (7): يبين التخصص العلمي من عينة البحث

	التكرارات	النسبة المئوية %
محاسب	7	18.9%
المدقق	11	29.7%
مدير مالي	1	2.7%
مراقب مالي	8	21.6%
معاون المحاسب	10	27.0%
المجموع الكلي	37	100 %

الجزء الثاني / تحليل الفرضيات و المحاور البحث

المحور الاول : مدى تطبيق المعايير التدقيق الداخلي في المصارف

يبين الجدول رقم (8) أن مدى فاعلية وكفاءة تطبيق المعايير التدقيق الداخلي في المصارف ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (4.70 – 4.19)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العامالبالغ (4.45). في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.84 – 0.46)، بالمقارنة مع الانحراف المعياري العام البالغ (0.64) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلا نسبيا أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات.في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.70) وانحراف معياري بلغ (0.46) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري بلغ (0.66). وبشكل عام يتبين ومن خلال نتائج الاجابة عن فقرات الاستبانة والتي كانت المؤشر مدى فاعلية وكفاءة تطبيق المعايير التدقيق الداخلي في المصارف كان مرتفعا.

جدول رقم (8)
يبين البيانات المتعلقة (مدى فاعلية وكفاءة تطبيق المعايير التدقيق الداخلي في المصارف)

الفقرة	نسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة				
لاتؤثر العلاقات الشخصية بين موظفي المصرف والمدقق الداخلي على عملية التدقيق	0.0%	0.0%	2.7%	35.1%	62.2%	4.59	0.55	11.99%	91.89%
توافر قواعد مكتوبة تحدد الواجبات والمسؤوليات بشكل واضح ومعلن لقسم التدقيق الداخلي	0.0%	0.0%	0.0%	29.7%	70.3%	4.70	0.46	9.85%	94.05%
يحافظ المدقق الداخلي على استقلاليته من خلال استقلالية عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها	0.0%	0.0%	10.8%	40.5%	48.6%	4.38	0.68	15.56%	87.57%
وجود خط اتصال مباشر للمدقق الداخلي مع لجنة التدقيق وذلك من اجل تدعيم استقلاليته	0.0%	5.4%	8.1%	40.5%	45.9%	4.27	0.84	19.63%	85.41%
لايوجد تدخل من افراد خارج قسم التدقيق الداخلي	0.0%	0.0%	13.5%	54.1%	32.4%	4.19	0.66	15.75%	83.78%
يعمل التدقيق الداخلي على التأكد من مدى امتلاك الموظفين الكفاءة والخبرة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم	0.0%	0.0%	5.4%	37.8%	56.8%	4.51	0.61	13.44%	90.27%
التقارير التي يرفعها التدقيق الداخلي يتم وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	0.0%	0.0%	8.1%	35.1%	56.8%	4.49	0.65	14.50%	89.73%
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام						4.45	0.64		

المحور الثاني : مدي تقييم و تحسين إدارة المخاطر

جدول رقم (9)
يبين البيانات المتعلقة

	نسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة				
قسم التدقيق الداخلي مدرك لجميع المخاطر التي تواجه كل مرتكز والتي تؤثر على تحقيق الأهداف	0.0%	2.7%	13.5%	48.6%	35.1%	4.16	0.76	18.36%	83.24%
يقوم قسم التدقيق الداخلي بترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأولويات ومواجهتها	0.0%	0.0%	18.9%	45.9%	35.1%	4.16	0.73	17.47%	83.24%
قسم التدقيق يلعب دور المستشار في تقليل المخاطر المتوقعة	0.0%	2.7%	13.5%	35.1%	48.6%	4.30	0.81	18.89%	85.95%
يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدمات التي تمكنه من متابعة و تفعيل مبادئ إدارة المخاطر	0.0%	0.0%	5.4%	54.1%	40.5%	4.35	0.59	13.51%	87.03%
يتم تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد ومراقبة وقياس إدارة المخاطر	0.0%	0.0%	2.7%	18.9%	78.4%	4.76	0.49	10.40%	95.14%
يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل والسلطة اللازمة لقياس المخاطر وتقييمها	0.0%	0.0%	5.4%	40.5%	54.1%	4.49	0.61	13.52%	89.73%
مدى فحص الإجراءات التدقيق من قبل قسم التدقيق الداخلي للتأكد من مدى مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ ادارة المخاطر	0.0%	0.0%	8.1%	35.1%	56.8%	4.49	0.65	14.50%	89.73%
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام						4.39	0.66		

يبين الجدول رقم (9) أن مدي تقييم و تحسين إدارة المخاطر واجراءات الاستجابة لها في المصارف ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (4.76 – 4.16)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (4.39). في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.81– 0.49)، بالمقارنة مع الانحراف المعياري العام البالغ (0.66) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلا نسبيا أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات.وبشكل عام يتبين ومن خلال نتائج الاجابة عن فقرات الاستبانة والتي كانت المؤشر تقييم و تحسين إدارة المخاطر كان مرتفعا.

يبين الجدول رقم (10) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (4.62 – 4.22)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (4.39). في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.93– 0.49)، بالمقارنة مع الانحراف المعياري العام البالغ (0.69) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلا نسبيا أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات.وبشكل عام يتبين ومن خلال نتائج الاجابة عن فقرات الاستبانة والتي كانت المؤشر كان مرتفعا.

جدول رقم (10)
يبين البيانات المتعلقه (الدور التدقيق للحد الخاطر المصرفيه فى ظل حكومه المصارف)

	نسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة				
مدى تفعيل قسم التدقيق الداخلي لمدى آليات حوكمة المصارف لمساهمتها في تحسين إدارة المخاطر	0.0%	5.4%	16.2%	27.0%	51.4%	4.24	0.93	21.80%	84.86%
يلعب تطبيق مبادئ حوكمة المصارف دورا مهما في تجنب المصرف للمخاطر التعثر	0.0%	0.0%	18.9%	40.5%	40.5%	4.22	0.75	17.80%	84.32%
تطبيق مبادئ حوكمه المصارف لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات اداء المصرف وتكوين الثقة المتزايدة بين المصرف والجهات الخارجية	0.0%	0.0%	5.4%	48.6%	45.9%	4.41	0.60	13.60%	88.11%
مدى يتناسب درجة الإفصاح حول المخاطرفي المصرف مع متطلبات ومبادئ الحوكمة	0.0%	2.7%	2.7%	40.5%	54.1%	4.46	0.69	15.50%	89.19%
يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في المصرف بشكل دقيق لأغراض المساءلة	0.0%	0.0%	10.8%	43.2%	45.9%	4.35	0.68	15.53%	87.03%
هل يقدم قسم التدقيق الداخلي تقريرا دوريا يوضح بمدى التزامها بقواعد حوكمة المصارف	0.0%	0.0%	10.8%	35.1%	54.1%	4.43	0.69	15.54%	88.65%
يوجد ادراك لدى قسم التدقيق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية و مدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها	0.0%	0.0%	0.0%	37.8%	62.2%	4.62	0.49	10.64%	92.43%
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام						4.39	0.69		

الجدول التالي يبين النموذج الانحدار الخطي البسيط وعلاقة بين المتغيرات

جدول رقم (11)
يبين النموذج الانحدار الخطي البسيط وعلاقة بين
(دور مدى تطبيق المعايير التدقيق الداخلي في تقييم و تحسين إدارة المخاطر)

	المتغير تابع تقييم و تحسين إدارة المخاطر						
المتغير المستقل	الارتباط	R-squre	F	Sig.	Beta	t	Sig.
مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي	0.327	0.107	4.195	0.048	0.351	2.048	0.048

ان العلاقة بين محورين علاقة ضعيفة وطردية وقيمتها تساوي 0.327 ، وقيمة معامل تحديد يساوي 0.107 وهي قيمة قليلة معنى هناك متغيرات اخرى غير مدروسة و عند نظر الى قيمة الاحتمالية ((.Sigيساوي 0.048 للاختبار F مقارنة مع قيمة مستوى المعنوي قيمتها (0.05) تكون معنوية وهذا معنوي يرجع الى قيمة خط ميل الانحدار الخطي وهي معنوي ايضاً مقارنة مع قيمة الاحتمالية ((sigيساوي 0.048 للاختبار t مع قيمة مستوى المعنوي قيمتها (0.05).

جدول رقم (12)
يبين النموذج الانحدار الخطي المتعدد وعلاقة بين

	المتغير تابع تطبيق مبادئ الحوكمة المصارف						
المتغير المستقل	الارتباط	R-squre	F	Sig.	Beta	t	Sig.
مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي	0.344	0.119	2.289	0.117	0.074	0.381	0.706
تقييم و تحسين إدارة المخاطر					0.337	1.865	0.71

ان العلاقة بين محاور علاقة ضعيفة وطردية وقيمتها تساوي 0.344 ، وقيمة معامل تحديد يساوي 0.119 وهي قيمة قليلة معنى هناك متغيرات اخرى غير مدروسة و عند نظر الى قيمة الاحتمالية ((.Sigيساوي 0.117 للاختبار F مقارنة مع قيمة مستوى المعنوي قيمتها (0.05) تكون غير معنوية وهذا غير معنوي يرجع الى قيمة خطي ميل الانحدار الخطي وهي غير معنوي ايضاً مقارنة مع قيمة الاحتمالية ((sigيساوي 0.706 للاختبار t مع قيمة مستوى المعنوي قيمتها (0.05) للمتغير (التدقيق الداخلي) و قيمة الاحتمالية ((sigيساوي 0.71 للاختبار t مع قيمة مستوى المعنوي قيمتها (0.05).

في ضوء ماتم التوصل اليه في التحليلات السابقة يتم التحقق من صحة فرضيات البحث وكالاتي :

1- الفرضية الاولى : هناك علاقة ارتباط معنوي ذات دلالة احصائية لتطبيق معايير التدقيق الداخلي و تقييم و تحسين إدارة المخاطر المصرفية و يتم قبول الفرضية و جدول رقم (9) يثبت تلك العلاقة بصورة معنوية.

2- بالنسبة للفرضية الثانية : ان هناك ارتباط معنوي لاثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ظل تطبيق مبادئ حوكمة المصارف حسب اجابات الفراد العينة، لذلك يتم قبول الفرضية.

استنتاجات و توصيات

أولا : الاستنتاجات : تم التوصل الي

1. هناك تأثير معنوي لمهنة التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر من خلال تحسين فعاليتها و كفاءتها في ظل مبادئ حوكمة المصارف وللتدقيق الداخلي مكان بارز في المصارف ومرتبط بأعلى مستويات الادارية كأداة رقابية واستشارية مستقلة.
2. اكثر الافراد العينة متفقون مدركون بأهمية المخاطر المصرفية و مدى الحاجة لتحسين ادارتها .
3. نرى ان الافراد العينة التي شملت قسم التدقيق الداخلي في عينة من المصارف كان الاختصاص المحاسبة والتدقيق اقلهم نسبة مقارنة بالاختصاصات الاخري ، وهذا يعتبر نقطة الضعف بالنسبة للقسم التدقيق وهذا مانقصد بضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لضمان تطبيق الامثل للمبادئ الحوكمة في قسم التدقيق الداخلي في المصارف .
4. كما تم الاستنتاج بأن تطبيق مبادئ حوكمة المصارف يلعب دورا مهما في تجنب

المصرف للمخاطر التعثر .

5. وان تطبيق مبادئ حوكمة المصارف لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات اداء المصرف وتكوين الثقة المتزايدة بين المصرف والجهات الخارجية .

ثانيا : التوصيات : توصي الباحثتان بـ :

1. الدورات التدريبية ضرورية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بكل المستجدات لكي تواكب مع مبادئ الاساسية لحوكمة المصارف .
2. تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه لان الاستقلالية التدقيق الداخلي والمدقق الداخلي يعتبر كالاحدى اليات حوكمة المصارف .
3. اهتمام بكافة المعايير التدقيق واخذه بنظر الاعتبار حرفيا لانه يساهم مباشرة بتحسين و تفعيل الادارة المخاطر .

المصادرالعربية :

الذنيبات،علي"تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية و الأنظمة والقوانين المحلية: نظرة وتطبيق "، الجامعة الأردنية ،الطبعةالأولي ، 2006.

الخطيب، خالد راغب، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، (ط 1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2010

العمري،أحمد محمد، وعبد المغني، فضل عبد الفتاح ،"مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية".المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث 2006

الراوي، خالد وهيب، " إدارة المخاطر المالية "، دارالمسيرة للطابعة و النشر، 2011

السلامي، عارف عتيق. " مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، 2005.

المدهون، إبراهيم رباح ابراهيم،" في دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية"، رسالة ماجستير،جامعة غزة ،2011

بن زوى،محمد شريف،"حوكمة الشركات الهندسة الماليه"، الطبعة الأولى، دارجامعي– الإسكندرية،2016

حماد، طارق عبد العال،" التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية"، الدار الجامعية،2007

جربوع، يوسف محمود " مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية "إصدار جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، غزة 2002.

سعودي، نور الإسلام، "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية" رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2015

علي، بلعزوز بن، و جبارة، عبد الرزاق، "الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، 2009

عمار، بن عيشي، "تطبيق مباديء الحوكمة المصرفية و أثرها في جودة المعلومات المحاسبية"،جامعة بسكرة-الجزائر،2016

علم الدين، سلامة عبد الصانع أمين،"دور الرقابة فى حوكمة االوحدات"، دارالنهضة العربية للنشر- القاهرة، 2015

رضوان، ايهاب بيب مصطفي، "اثر التدقيق الداخلي علي إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"، رسالة ماجستير،الجامعة الاسلامية-غزة، 2012

نجاة، أ.شملال ، "تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية"، مجلة المالية و الأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم - الجزائر،2016

المصادر الاجنبية :

Barclay Simpson, 2005, "An Introduction to Internal Auditing in Banking".USA

The Institute Of Risk Management, 2002, "A Risk Management Standards", London: Airmic Publishing.

Alveen Arens ,2012, Auditing and Assurance Services ,14th - Avision for the future , Professional Practices framework for Internal Auditing , Altamonte Springs , 1999a , www.theiia.org Editio

The Institute Of Internal Auditors, 2009, "IIA Position Paper: The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management ", USA.

الانترنيت :

http://www.kenanaonline.com/users/ahmedkordy